

Distr.: General
21 September 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البنود 15 و 18 و 98 و 112 و 137 من جدول الأعمال
ثقافة السلام

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية
التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية
والإسلامية في سياق الأمن الدولي
مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات
للأغراض الإجرامية

الذكرى السنوية الخامسة والسبعون لانتهااء الحرب
العالمية الثانية

رسالة مؤرخة 18 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

بتعليمات من حكومة بلدي، أشرف بأن أحيل إليكم طيه "المبادرة العالمية لأمن البيانات" المرفقة التي اقترحتها الصين، وتهيب فيها بجميع الدول أن تركز اهتمامها على التنمية والأمن على قدم المساواة، وتتبع نهجا متوازنا لتحقيق التقدم التكنولوجي والتنمية الاقتصادية وحماية الأمن القومي والمصالح العامة، من أجل إقامة مجتمع ذي مستقبل مشترك في الفضاء الإلكتروني ملؤه السلام والأمن والانفتاح والتعاون والنظام (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود 15 و 18 و 98 و 112 و 137.

(توقيع) دجانغ جون

السفير فوق العادة والمفوض

الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق بالرسالة المؤرخة 18 أيلول/سبتمبر 2020 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالصينية]

المبادرة العالمية لأمن البيانات

يحدث التطور الهائل في ثورة تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي تحولاً في طريقة الإنتاج ونمط الحياة، حيث إن له تأثيراً بعيد المدى في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول، وفي نظام الحوكمة العالمية والحضارة الإنسانية.

وقد أدى النمو الهائل للبيانات وتجميعها، كعنصر أساسي من عناصر التكنولوجيا الرقمية، دوراً حاسماً في تيسير التنمية الابتكارية المنحى ورسم ملامح جديدة لحياة الناس، بما يؤثر في الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول.

وفي سياق توثيق التعاون العالمي والتطورات الجديدة في مجال التقسيم الدولي للعمل، لم يسبق أن أصبح الحفاظ على أمن سلسلة الإمداد بمنتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهم مما هو عليه اليوم لتعزيز ثقة المستخدم وضمان أمن البيانات وتعزيز الاقتصاد الرقمي.

ونهيب بجميع الدول أن تركز اهتمامها على التنمية والأمن على قدم المساواة، وتتبع نهجاً متوازناً إزاء تحقيق التقدم التكنولوجي والتنمية الاقتصادية وحماية الأمن الوطني والمصلحة العامة.

ونؤكد من جديد أن الدول ينبغي أن تعمل على تهيئة بيئة أعمال تتسم بالانفتاح والنزاهة وعدم التمييز تحقيقاً للمنفعة المتبادلة، ونتائج تعود بالنفع على الجميع، والتنمية المشتركة. وفي الوقت نفسه، تقع على عاتق الدول المسؤولية عن ضمان أمن البيانات والمعلومات الشخصية الهامة، التي تؤثر على أمنها الوطني وأمنها العام وأمنها الاقتصادي واستقرارها الاجتماعي، ولها الحق في ضمانها.

ونرحب بالحكومات، والمنظمات الدولية، وشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والدوائر المعنية بالتكنولوجيا، والمنظمات المدنية، والأفراد، وسائر الجهات الفاعلة، لبذل جهود متضافرة تقضي إلى تعزيز أمن البيانات في إطار مبدأ التشاور المكثف والمساهمة المشتركة والمنافع المشتركة.

ونشدد على ضرورة أن تُكثف جميع الأطراف الحوار والتعاون على أساس الاحترام المتبادل وأن توحيد جهودها من أجل إقامة مجتمع ذي مستقبل مشترك في الفضاء الإلكتروني ملؤه السلام والأمن والانفتاح والتعاون والنظام. ولتحقيق هذه الغاية، نود أن نقترح ما يلي:

- ينبغي أن تتناول الدول أمن البيانات بطريقة تكون شاملة وموضوعية ومرتكزة على الأدلة، وأن تحافظ على سلسلة إمداد تتسم بالانفتاح والأمان والاستقرار لمنتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي.
- وينبغي أن تتصدى الدول لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المفضية إلى إتلاف أو سرقة البيانات الهامة للهياكل الأساسية الحيوية للدول الأخرى، أو استخدام البيانات للقيام بأنشطة تمس بالأمن القومي للدول الأخرى ومصالحها العامة.

- وينبغي أن تتخذ الدول الإجراءات الكفيلة بمنع وإنهاء الأنشطة التي تعرّض المعلومات الشخصية للخطر من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ومعارضة فرض مراقبة واسعة النطاق على الدول الأخرى وجمع المعلومات الشخصية للدول الأخرى دون إذن، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة.
 - وينبغي أن تشجع الدول الشركات على التقيد بقوانين وأنظمة الدولة التي تعمل فيها. وينبغي أن تمتنع الدول عن الطلب إلى الشركات المحلية تخزين البيانات التي تُجمع ويحصل عليها من الخارج في أراضيها.
 - وينبغي أن تحترم الدول سيادة الدول الأخرى ولايتها وحوكمتها للبيانات، وأن تمتنع عن الحصول على البيانات الموجودة في دول أخرى عن طريق شركات أو أفراد دون إذن من تلك الدول.
 - وإذا ما اضطرت الدول إلى الحصول على بيانات في الخارج بحسب ما يقتضيه إنفاذ القانون، مثل مكافحة الجرائم، فينبغي أن تفعل ذلك من خلال المساعدة القضائية أو غيرها من الاتفاقات المتعددة الأطراف والثنائية ذات الصلة. وأي اتفاق ثنائي بشأن إمكانية الاطلاع على البيانات يُبرم بين دولتين ينبغي ألا ينتهك السيادة القضائية لدولة أخرى وأمن بياناتها.
 - وينبغي أن يتمتع مقدمو خدمات ومنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن تركيب منافذ خلفية في منتجاتهم وخدماتهم لغرض الحصول بطريقة غير قانونية على بيانات المستخدمين أو التحكم في نظمهم وأجهزتهم أو التلاعب بها.
 - وينبغي أن تمتنع شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن السعي إلى تحقيق مصالح غير مشروعة باستغلال اعتماد المستخدمين على منتجاتها، وعن إجبار المستخدمين على تحديث نظمهم وأجهزتهم. وينبغي أن يلتزم مقدمو المنتجات بإخطار شركائهم في مجال التعاون ومستخدميها بأي مواطن ضعف خطيرة في منتجاتهم في الوقت المناسب وأن يقدموا التدابير التصحيحية.
- وندعو جميع الدول إلى دعم هذه المبادرة وتأكيد الالتزامات السالفة الذكر من خلال اتفاقات ثنائية وإقليمية ودولية. ونرحب أيضا بالشركات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم هذه المبادرة.